

## أسئلة وإجابات عن مبادئ تشوان

### ما الغرض من المبادئ؟

طُوِّرت هذه المبادئ لترشد المنخرطين في صياغة، ومراجعة، وتطبيق التشريعات المتعلقة بسلطة الدولة في حجب المعلومات على أسس الأمن القومي، أو لمعاقبة الإفصاح عن تلك المعلومات.

### كيف صيغت المبادئ؟

صاغت المبادئ 22 منظمة ومركزًا أكاديميًا (مسرودة أسماؤهم في الملحق أ) بالاشتراك مع أكثر من 500 خبير في أكثر من 70 بلدًا خلال 14 اجتماعًا عُقدت في أنحاء من العالم. يسرت تلك العملية مبادرة العدالة في منظمة المجتمع المنفتح، بالتشاور مع المقررين الاختصاصيين في حرية التعبير في الأمم المتحدة، وفي اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وفي منظمة البلدان الأمريكية، وفي منظمة الأمن والتعاون في أوربا.

### لماذا قررت هذه المجموعات المتعددة العمل معًا على صياغة هذه المبادئ؟

رأت الأطراف المشتركة في الصياغة أن هذه المبادئ ضرورية لأن: (1) هناك معلومات في غاية الأهمية للمصلحة العامة تُحجب لأغراض الأمن القومي، وأكثر من أي وقت مضى، ولأن: (2) المعايير الحالية لموازنة حق الناس في الحصول على المعلومات مع حاجة الدولة لحجب بعض المعلومات قد جاوزه الزمن.

إن الاعتراف بحق الجميع في الوصول إلى المعلومات التي لدى السلطات العامة — و أهمية ذلك الحق — قد زادا بشكل كبير منذ سقوط حائط برلين في عام 1989، فقد كان لدى 13 دولة فقط قوانين للمعلومات، و اليوم في يونيو 2013، لدى 95 دولة — تضم عمالقة في تعداد السكان كالبرازيل والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وروسيا والولايات المتحدة — قوانين تمنح الحق في الوصول إلى المعلومات . على الأقل نظريًا . لـ 5,2 بليون نسمة في العالم. يتعامل سكان هذه الدول . في أحيان كثيرة للمرة الأولى . مع كيفية الحفاظ على المعلومات بقوة القانون بدلًا من ثقافة السرية أو بالقرارات الإدارية.

صار من المقبول بشكل واسع، أن الوصول إلى المعلومات، باعتباره يمكّن الناس من التدقيق في أعمال الدولة، لا يحمي فقط من إساءة استخدام الموظفين العموميين لسلطاتهم، بل إنه يمكّن أيضًا الجمهور من المساهمة في صياغة سياسات الدولة، ولذلك فإنه يشكل مكونًا حاسمًا في حماية الأمن القومي، و في المشاركة الديمقراطية، وفي صياغة السياسات السديدة.

إن مراجعة واعية للتاريخ الحديث، توضح أن مصلحة الأمن القومي المشروعة، تحظى بأكبر قدر من الحماية عمليًا عندما يكون الجمهور مطلعًا على ممارسات الدولة، بما فيها تلك الممارسات التي تهدف إلى حماية الأمن القومي إلا أن الحكومات منذ 11 سبتمبر 2011، قد توسعت في حجب كافة أنواع المعلومات، شديدة الأهمية للصالح العام بحجة حماية الأمن القومي، وشمل ذلك مبررات قرار إعلان الحرب، ومن معلومات عن تجاوزات خطيرة ضد حقوق الإنسان، إلى معلومات عن عقود بيع موارد طبيعية و شراء أنظمة تسليح ضخمة.

ينزع القانون الدولي بدرجة كبيرة إلى إخضاع تقديرات حكومات الدول، فيما يتعلق بمختلف السياسات إلى حماية الأمن القومي. إن مبادئ جوهانسبرج، و هي أحدث الوثائق الهامة المتعلقة بالموازنة السليمة بين الحق في المعلومات والأمن القومي، قد كتبتها منذ 18 عامًا (في 1995) مجموعة من الخبراء جمعتهم منظمة المادة 19. الحملة الدولية لحرية التعبير. ولا توضح هذه المبادئ إلا المعايير العريضة، ولا تدخل في التفاصيل المطلوبة لإرشاد الحوار المطلوب في أثناء صياغة القوانين والسياسات، وقد شارك في صياغة مبادئ تشوان العديد من الخبراء. الذين صاغوا مسبقًا مبادئ جوهانسبرج — يضمون إليهم خبراء من منظمة المادة 19، وعاملين في مبادرة العدالة، وفي مركز القانون والتنمية وفي مركز دراسات الأمن القومي.

### هل كان لتسريبات ويكيليكس دور في تطوير هذه المبادئ؟

زادت تسريبات ويكيليكس والملاحقات القانونية للمبلغين، من الاهتمام بالمعلومات التي تحتفظ بها الحكومات سرًا، ومن مدى شيوع إساءة استخدام الأمن القومي كحجة للسرية، بما فيها ما يتعلق بالتجاوزات ضد حقوق الإنسان. يشكل المبلغون مصدرًا فريدًا للمعلومات عن موضوعات الأمن القومي، وأيضًا عن موضوعات أخرى ذات حساسية (بما أن أفرادًا قليلين لهم حق الوصول إلى تلك المعلومات)، وهم بأعمالهم التي توضح أن المعلومات التي تسعى الدولة إلى حجبها تفيد الصالح العام إذا كشفت، يدفعون الحاجة لتطوير التشريعات.

### على ماذا تتأسس المبادئ؟

تتأسس هذه المبادئ على القانون الدولي والوطني، وعلى المعايير الدولية و أفضل الممارسات، وعلى كتابات الخبراء. سنصدر تباعًا تعليقات على كل مبدأ يجمع الممارسات الفعلية، ونصوص القانون الدولي والقوانين الوطنية، وأحكام المحاكم التي تدعم كل مبدأ.

### هل تدعو المبادئ للشفافية التامة؟

لا تهدف المبادئ إلى الشفافية التامة. فهي بالتزامها بالقانون الدولي، تعترف بأن الحق في الحصول على المعلومات قد تحدده مصالح أخرى هامة، بما فيها العلاقات الدولية، والسلم العام، والصحة العامة والأمان، وإجراءات العدالة، وضمان المشاورات والنصح الحر والمنفتح مستقبلاً، والصياغة الفعالة للسياسات، والمصالح الاقتصادية للدولة، والخصوصية الشخصية، والأسرار التجارية.

إن الهدف الرئيسي للمشاركين في الصياغة هو إنتاج مبادئ ومعرفة ما يمكن أن يستخدمه الناس في الدعوة الناجحة إلى قوانين وممارسات تساعد الجمهور في الحصول على المعلومات التي تهم الصالح العام.

### ما هي أهم المبادئ؟

واحد من أهم المبادئ هو المبدأ 10، والذي يضع أربعة أنواع للمعلومات الهامة جدًا للصالح العام، والتي ينبغي الإفصاح عنها دائمًا، إلا في أكثر الاستثناءات تطرفًا والتي لا تستمر إلا لمدد قصيرة إلى الغاية. تتضمن هذه الأنواع الأربعة،

القوانين والقواعد التي تسمح للدولة باحتجاز الأفراد، مشتملة على أماكن الاحتجاز، والمعلومات عن وجود كافة أنواع الإدارات العسكرية والشرطة والأمنية والمخابراتية، والمعلومات ذات الصلة بقرارات العمليات العسكرية؛ والمعلومات عن حيازة أو شراء الأسلحة النووية وباقي أنواع أسلحة الدمار الشامل؛ والمعلومات عن التنصت العلني والسري، بما فيها الإحصاءات عن مدى التنصت، والمعلومات الكافية كي يفهم الجمهور ماهية القطاع الأمني وباقي القطاعات العامة؛ والمعلومات عن الصحة العامة والسلامة العامة والبيئة؛ والمعلومات عن استغلال الموارد الطبيعية.

ينص المبدأ 10 بشكل قاطع على أنه لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف حجب معلومات متعلقة بتجاوزات خطيرة في حقوق الإنسان، أو تصنيفها تصنيفاً سرياً.

توضح المبادئ من 43-46 الحماية الواجبة للناس الذين يبلغون ويكشفون معلومات متعلقة بأعمال خاطئة ومعلومات أخرى، إتاحتها مفيدة للشأن العام. تحدد هذه المبادئ أن أي شخص يكشف عن عمل خاطئ، أو أي معلومة إتاحتها مفيدة للشأن العام (وهي مجموعة الناس التي تعرف باسم "المبليغين") ينبغي أن يُحمى من أي نوع من العقاب، طالما كان ذلك الإفصاح حسن النية.

إن أفصح شخص عن معلومات أكثر من القدر الكافي، لكشف المعلومات المفيدة للمصلحة العامة، كما يحاجي البعض في قضية برادلي ماننج، فإن أية عقوبة ينبغي أن تتناسب مع الضرر الذي وقع.

لا ينبغي إخضاع أي شخص، ليس موظفًا عامًا، له صلاحية الوصول إلى المعلومات المصنفة "سرية" لأية عقوبة جنائية نتيجة إفشاء أسرار رسمية.

**كيف يمكن مقارنة العقوبات على الإفصاح عن المعلومات السرية في الولايات المتحدة بمثيلاتها في البلدان الديمقراطية الأخرى؟**

إجابة هذا السؤال، وللكشف عن أفضل الممارسات، أجرت مبادرة العدالة في مؤسسات المجتمع المنفتح بالاشتراك مع أستاذ في جامعة كوبنهاجن . أخيرًا . مسحا لتشريعات وممارسات عشرين دولة أوروبية.

كل الدول في المسح وضعت عقوبات جنائية على الكشف عن معلومات سرية ذات صلة بالأمن القومي، إلا أنه في حال عدم وجود جريمة تجسس أو إفصاح إلى دولة أجنبية، فإن العقوبات كانت أقل كثيرًا مما هي عليه في الولايات المتحدة، فقد تصل إلى عامين فقط في الدنمارك وفي بريطانيا العظمى، وأربعة أعوام في إسبانيا والسويد، وخمسة أعوام في بلجيكا وألمانيا وبولندا وسلوفينيا، وسبعة أعوام في فرنسا. بالإضافة إلى أنه نادرًا ما تُوجه الاتهامات في مثل هذه الحالات.

في دول سبع — هي ألبانيا، وبلجيكا، والنرويج، ورومانيا، وإسبانيا وتركيا — لم يُدُن أي شخص في اتهامات مماثلة في الأعوام العشرة الماضية. وفي إحدى عشرة دولة إضافية، لم تكن هناك إلا حفنة قليلة من الاتهامات، وعدد أقل من الإدانات.

روسيا هي الدولة الوحيدة في المسح التي أظهرت عددًا كبيرًا من الاتهامات، فقد أُنهم عشرة من الموظفين العموميين في العقد السابق، وحكم عليهم بمدد تتراوح بين أربعة أعوام و15 عامًا للإفصاح العلني عن المعلومات. يوضح هذا ... العواقب الخطيرة على الأفراد وكذلك على حق الجمهور في الحصول على المعلومات، عن الملاحقة القانونية على الإفصاح العلني عن المعلومات السرية.

تتطلب عشرة دول — هي ألبانيا وجمهورية التشيك وألمانيا وإيطاليا ومولدوفيا وهولندا والنرويج ورومانيا وإسبانيا والسويد — من حكوماتها أن تثبت أن ضررًا فعليًا أو ممكنًا نتج عن الإفصاح؛ حتى توقع أية عقوبة على المتهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن دولًا ثلاثًا أخرى — هي المجر والدنمارك وفرنسا — تسمح للدفاع عن المتهم بالدفع بأن ضررًا لم يقع.

في بريطانيا، يواجه الموظفون العموميون، بمن فيهم العسكريون، عقوبة قصوى بالسجن عامين. ومنذ أن دخل قانون الأسرار الرسمية Official Secrets Act حيز النفاذ في 1989، وُجّهت الاتهامات بموجب القانون إلى عشرة موظفين عموميين لهم صلاحية الوصول إلى معلومات سرية. أُسقطت التهم في ثلاث من هذه الحالات، وفي حالة رابعة، قرر المحلفون براءة المتهم، وفي حالة خامسة، حُكم على الموظف العمومي بدفع غرامة صغيرة. و في الحالات الخمس الباقية (نظرتها المحاكم عبر 23 عامًا) التي نتجت عنها عقوبات بالحبس، لم تزد مدة الحبس عن سنة. أمضى متهمون آخرون، بمن فيهم عميل سابق في المخابرات البريطانية، عقوبات بين شهرين وثمانية أشهر.

وعلى ذلك، فإن من بين 14 بلدًا في أوربا، بما فيها كل الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة، لا يمكن أن يعاقب الموظف العمومي الذي يكشف عن معلومات سرية كشفًا عامًا، في غياب دليل واضح من الادعاء على وقوع ضرر حقيقي.

### لماذا اسمها مبادئ تشوان؟

عقد الاجتماع الختامي لصياغة المبادئ خارج مدينة برينوريا في بلدة عُرفت منذ العام 2011 باسم تشوان.